

الشراكة المجتمعية المحلية كمدخل لتفعيل الاستثمار في مواقع التراث العمراني في المملكة العربية السعودية

وليد بن سعد الزامل

أستاذ مشارك - قسم التخطيط العمراني، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية
waaalzamil@ksu.edu.sa

الملخص

يواجه الاقتصاد العالمي متغيرات حديثة تتطلب من الحكومة حشد الجهود نحو تطوير خطط وإصلاحات اقتصادية وطنية تتكيف مع تقلبات أسعار النفط والركود الاقتصادي العالمي، فضلاً عن الزيادة المضطربة في ونيرة النمو السكاني. لقد لامست رؤية المملكة 2030 تلك التحديات المستقبلية مبكراً، بدءاً من برنامج التحول الوطني 2020 لتترجم الأهداف الإستراتيجية إلى مبادرات تنفيذية ملموسة، ضمن إطار حوكمة محدد زمنياً ومؤشرات مرحلية لقياس الأداء ومتابعته. ويعد استثمار قطاع السياحة والتراث الوطني أحد الموارد الاقتصادية الهامة والتي ركزت عليها رؤية المملكة 2030 وذلك من خلال تطوير بيئة الاستثمار في هذا القطاع الواعد بحيث تساهم في جذب المستثمرين المحليين والدوليين على حد سواء وتعزز ثقتهم بالاقتصاد الوطني. وتمتلك المملكة العربية السعودية العديد من مواقع التراث العمراني، والتي يعد استثمارها أحد الموارد الاقتصادية الهامة في دعم خطط التنمية الوطنية الشاملة. تهدف هذه الورقة إلى تطوير آليات لتفعيل الشراكة المجتمعية المحلية كأحد عوامل نجاح الاستثمار في مواقع التراث العمراني في المملكة العربية السعودية. اعتمدت هذه الورقة على المنهج النظري والوصفي وذلك من خلال البحث التوثيقي في الأدبيات حول دور الشراكة المجتمعية كأحد مرتكزات التنمية السياحية، ثم استقراء دور الشراكة المجتمعية محلياً وأثارها الإيجابية في ثلاث مشاريع مختارة لمواقع التراث العمراني في المملكة العربية السعودية. وأخيراً، يخلص البحث إلى التوصية بضرورة أن تعمل الشراكة المجتمعية كجزء من منظومة شراكات متعددة تضم الجهات الحكومية، والقطاع الخاص، والمؤسسات البحثية، والمؤسسات المدنية، والشراكات التطوعية. كما أوصت الورقة بتوسيع دور الجمعيات التعاونية كجزء من منظومة الاستثمار في مواقع التراث العمراني، لتحقيق المردود الاقتصادي للمجتمع المحلي وبما يعزز انتماء السكان بتراثهم وقيمهم الثقافية.

الكلمات المفتاحية: الشراكة المجتمعية المحلية؛ الاستثمار؛ التراث العمراني؛ المملكة العربية السعودية

ABSTRACT

The global economy is facing rapid changes that require government agencies to mobilize efforts towards developing national economic plans and reforms that adapt to fluctuations in oil prices and global economic recession, as well as the steady increase in the pace of population growth. The Kingdom's Vision 2030 touched upon these future challenges early, starting with the National Transformation Program 2020 to translate strategic goals into concrete implementation initiatives, within a time-bound governance framework based on interim indicators to measure and follow-up performance. The Kingdom of Saudi Arabia possesses many urban heritage sites, the investment of which is an important economic resource in support of comprehensive national development plans. This paper aims to develop mechanisms to strengthen local community partnership as one of the factors in activating investment in urban heritage sites in the Kingdom of Saudi Arabia. This paper relied on the theoretical and descriptive approach through documentary research in the literature on the role of community partnership as one of the pillars of tourism development; then, extrapolating the role of community partnership locally and its positive effects in three selected projects for urban heritage sites in the Kingdom of Saudi Arabia. The study recommended expanding the role of cooperative societies as part of the investment system in urban heritage sites, to achieve economic returns for the local community and to enhance the residents' belonging to their heritage and cultural values.

Keywords: Local partnership; investment; Urban; Heritage; Saudi Arabia

1- المقدمة

يعد التراث العمراني أحد الشواهد التي تجسد حضارة المجتمعات وقيمها الثقافية والمعرفية، والتي تنقلها للأجيال القادمة. ولا شك أن استثمار مواقع التراث العمراني واستغلالها بالشكل الأمثل يساهم في الحفاظ عليها من عوامل التدهور العمراني بما ينعكس إيجابياً على المجتمع المحلي والبيئة المحيطة. لقد أكدت الرؤية الوطنية 2030 على السعي نحو تنويع القاعدة الاقتصادية الوطنية، والبحث عن خطط استثمار بديلة في عصر ما بعد النفط؛ والمحافظة على تراث المملكة الإسلامي والعربي والوطني^[1]. كما أشارت خطة التنمية العاشرة (2015-2019) إلى توسيع الإنتاج الاقتصادي غير النفطي وتطوير قطاع الخدمات، مع التركيز على الخدمات السياحية وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي، واتخاذ كافة التدابير الممكنة لتحفيز الشراكات الإستراتيجية وزيادة فاعليتها لتنفيذ مشاريع استثمارية تسهم في تنويع القاعدة الاقتصادية^[2].

لقد أكدت وزارة السياحة على تبني توجهات تتماشى مع تلك الخطط والرؤى الإستراتيجية الوطنية، حيث أشارت استراتيجية السياحة في المملكة العربية السعودية إلى "رفع مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي من 3% كما هو اليوم، إلى ما يزيد عن 10% بحلول العام 2030"^[3]. وأكد الهدف رقم (8) في برنامج التحول الوطني على جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية^[4]. كما أشارت وثيقة إنجازات رؤية المملكة 2030 إلى أن إجمالي المواقع التراثية القابلة للزيارة في المملكة العربية السعودية ارتفع من 241 إلى 354 موقع تراثي^[5]. وعلاوة على ذلك، ارتفع عدد مواقع التراث العالمي المسجلة ضمن قائمة التراث العالمي إلى خمسة مواقع وهي الحجر (مدائن صالح)، حي الطريف في الدرعية، جدة التاريخية، الفن الصخري في حائل، واحة الأحساء^[6].

إن الاستثمار في مواقع التراث العمراني يعد أحد الموارد الاقتصادية الوطنية والتي يمكن أن تشكل رافداً اقتصادياً متى ما أحسن استغلالها. وتزخر المملكة العربية السعودية بالعديد من المواقع التراثية التي يمكن استثمارها انطلاقاً من الجهود المجتمعية وبشكل يساهم في الحفاظ عليها إلى جانب تحقيق العوائد الاقتصادية للمجتمع المحلي والمدينة. لذلك، تبحث هذه الورقة في مراجعة الأطر النظرية والتجارب المحلية التي قامت على جهود ومبادرات مجتمعية، بشكل يساعد على تطوير آليات لتفعيل دور الشراكة المجتمعية المحلية باعتباره أحد المحاور الهامة لنجاح الاستثمار في مواقع التراث العمراني في المملكة العربية السعودية.

1-1 إشكالية البحث

تتمثل إشكالية البحث في غياب أطر ومنهجيات واضحة للشراكة المجتمعية في استثمار مواقع التراث العمراني في المملكة العربية السعودية. وعلى الرغم من الجهود المبذولة في تطوير استراتيجيات الحفاظ على مواقع التراث العمراني والتي تهدف في مجملها إلى نشر الوعي الثقافي، وإبراز القيم التراثية، وتحقيق العوائد الاقتصادية. إلا أن هذه الجهود تظل مرهونة في مدى مشاركة المجتمع ودفاعيته نحو إبراز قيمه المحلية بما يحقق نجاح الاستثمار السياحي لمواقع التراث العمراني. لذلك، هناك حاجة ماسة إلى تطوير آليات تعمل على تفعيل شراكة المجتمع المحلي بما يعزز انتماءه لتلك المواقع التراثية، ويبرز قيمه الثقافية، ويساهم في تحقيق العوائد الاقتصادية.

2-1 أهمية البحث

تأتي أهمية هذا البحث لكونه يوظف لشراكة مجتمعية محلية فاعلة في استثمار مواقع التراث العمراني في المملكة العربية السعودية. إن نتائج هذا البحث سوف تزود صنّاع القرار بتوصيات حول التدابير والآليات الممكنة لتفعيل الشراكة المجتمعية محلياً، بما يساهم في نجاح مشاريع الاستثمار المستقبلية لمواقع التراث العمراني.

3-1 أهداف البحث

تهدف هذه الورقة إلى تطوير آليات لتفعيل الشراكة المجتمعية المحلية كأحد عوامل نجاح الاستثمار في مواقع التراث العمراني في المملكة العربية السعودية. كما تسعى هذه الورقة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- مراجعة دور الشراكة المجتمعية المحلية في استثمار مواقع التراث العمراني.
- تحليل أهم العوائق التي تواجه الشراكة المجتمعية الفاعلة

2- مراجعة الأدبيات

1-2 مفهوم التراث العمراني

وفقاً لوزارة السياحة في المملكة العربية السعودية فإن التراث العمراني هو أحد شواهد التطور البشري عبر التاريخ، والذي يعكس قدرة الإنسان على التغلب على البيئة المحيطة، وبلقي الضوء على الصورة الشاملة للعمارة التقليدية، بكل ما يتضمنه من حلول تتلاءم مع الظروف البيئية (مناخية، وجغرافية، واجتماعية)، وكذلك حلول التصميم المتوافقة مع احتياجات المجتمع من حيث العادات والتقاليد السائدة^[7].

لقد وضعت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة^[8] (UNESCO) عدد من المعايير لتصنيف المواقع التراثية كمواقع تراث عالمي، حيث تشترط أن تكون المواقع المرشحة ذات قيمة عالمية متميزة وأن تلبى معياراً واحداً على الأقل من بين عشرة معايير، تتضمن ستة منها خصائص ثقافية يمكن تلخيصها كالتالي:

- أن يعبر الموقع التراثي عن الإبداع البشري.
- أن يشير الموقع التراثي إلى دلالات القيم الإنسانية في حقبة زمنية محددة كالتطور في علوم الهندسة والبناء، الفنون، تنسيق المواقع، والتخطيط العمراني.
- أن يعطي دلالة واضحة عن الحضارة التي عاش فيها السكان في تلك الحقبة.
- أن يكون شاهداً على تطور البناء والعمارة في تلك الحقبة.
- أن يكون شاهداً على الاستيطان البشري ومعبراً عن تفاعل الإنسان مع بيئته المحيطة.
- أن يرتبط الموقع مع أحداث أو معتقدات تاريخية أو أدبية ذات أهمية عالمية بارزة.

2-2 مفهوم الشراكة المجتمعية

وفقاً لتعريف البنك الدولي فإن الشراكة المجتمعية تعني تمكين المجتمع من إضافة مدخلات مستنيرة على القرارات التي يمكن أن تؤثر على بيئتهم المحلية، سواء كانت استراتيجيات أو سياسات ولوائح، أو مشاريع محلية، وبشكل يساهم في تطوير تلك القرارات وإزالة أي مخاوف مستقبلية حولها^[9]. إنها عملية يتمكّن من خلالها المجتمع وخاصة المحرومين من التأثير على بدائل تصميم السياسات والاستثمار^[10]. كما تعرف الشراكة المجتمعية على أنها تنظيم لجهود كافة فئات المجتمع بما فيهم الفئات المستضعفة، للعمل ككيان موحد مع الجهات الأخرى في إعداد وتنفيذ ومتابعة المشاريع التنموية بهدف تحقيق احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية وبما يتوافق مع المصلحة العامة^[11]. وتستند المشاركة المجتمعية إلى مبدأ أن من يتأثرون بالقرار لهم الحق في المشاركة في عملية صنع القرار^[12]. وتعد الشراكة المجتمعية أحد أساليب الإدارة المحلية التي تُمكن المجتمع من التعرف على الصعوبات والمشاكل التي تواجههم وبالتالي التعامل مع البيئة المحلية والسيطرة عليها بفاعلية.

2-3 مستويات المشاركة المجتمعية

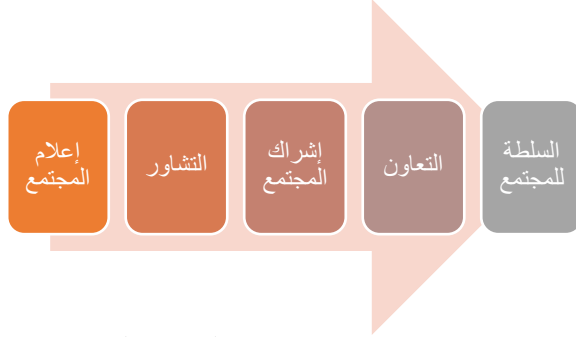
يوضح الشكل رقم 1. نموذج Arnstein لمستويات المشاركة المجتمعية [13]:

أولاً، مستويات تعتمد على محاولة معالجة قضايا المشاركين ولا تهدف إلى تمكين المجتمع من المشاركة بأي شكل من الأشكال. إن هذه المستويات تهدف إلى استرضاء المجتمع ومساعدته صانعي القرار على حل مشاكله، ولكنها ليست معنية بشراكة المجتمع.

ثانياً، المستويات الرمزية وهي التي تركز على الاستماع إلى آراء السكان، واقتراحاتهم، كما تهدف إلى إعطاء المجتمع الحق في الحصول على المعلومات حول مشروع الاستثمار ومراحله. ولكن ما يؤخذ على هذه المستويات أن المشاركة المجتمعية فيها رمزية فالآراء التي يدلي بها المجتمع ليست بالضرورة الأخذ بها من قبل صنّاع القرار.

ثالثاً، المستويات المتقدمة ونعني بها المشاركة المجتمعية الفاعلة من خلال قدرة المجتمع على التفاوض، وقوة التمثيل والتحكم في صناعة القرار. وما يميز هذه المشاركة قدره المجتمع على التأثير على صنّاع القرار والعمل جنباً إلى جنب في مناقشة نقاط القوة والضعف في المشروع.

إن نموذج Arnstein يعطي دلالة عن مدى تأثير المجتمع على صانعي القرار ضمن نطاق مشروع الاستثمار.



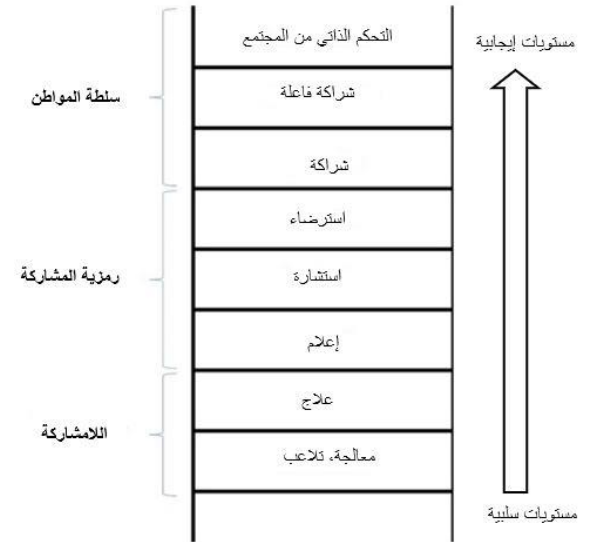
شكل رقم 2. مستويات المشاركة المجتمعية المصدر: [14].

3- المنهج البحثي

اعتمدت هذه الورقة على المنهج النظري والوصفي وذلك خلال البحث التوثيقي في الأدبيات والبحوث النظرية والميدانية والتجارب المحلية ذات الصلة في مجال دور الشراكة المجتمعية المحلية نحو تفعيل الاستثمار في مواقع التراث العمراني كأحد مرتكزات التنمية السياحية. بدأت المنهجية بتحليل إطار العمل الاستراتيجي، وأهداف وزارة السياحة وربطها بتوجهات الرؤية الوطنية 2030.

لقد وضعت وزارة السياحة مبادرات لتأهيل وتنمية التراث العمراني، حيث يسعى برنامج تأهيل القرى التراثية في المملكة العربية السعودية إلى "تأهيل القرى وتنميتها، اقتصادياً وعمرانياً وثقافياً، بأسلوب مستديم يحافظ على تراثها العمراني والثقافي، ويجعلها مورداً اقتصادياً للسكان المحليين، ومصدراً لفرص العمل، ووعاءً لنشاطات الحرف اليدوية والفعاليات التراثية" [15]. وعليه ركزت المنهجية البحثية على تحليل دور الشراكة المجتمعية المحلية وأثارها الإيجابية في ثلاث قرى تراثية بالمملكة العربية السعودية وهي: قرية ذي عين بمنطقة الباحة، وقرية رجال المع بمنطقة عسير، وقرية الغاط التراثية.

وكما هو موضح في الجدول رقم 2. تم اختيار هذه القرى التراثية كحالات دراسية لكونها مُصنفة ضمن برنامج تأهيل القرى التراثية المستهدفة بالتنمية في المرحلة الأولى. كما انطلقت مشاريع التأهيل العمراني لهذه القرى الثلاث من مبادرات وجهود ذاتية من المجتمع وهو ما يؤكد الحاجة إلى مراجعة هذه التجارب والممارسات والاستفادة منها كأحد عوامل تفعيل الاستثمار في مواقع التراث العمراني في المملكة العربية السعودية.



شكل رقم 1. سلم آرنستن لمستويات المشاركة المجتمعية المصدر: [13].

لقد أشارت العديد من الأدبيات إلى إمكانية تطوير هذا النموذج بحيث يتم قياس الأثر الفاعل وفرص مساهمة المجتمع في عمليات المشاركة. وكما هو موضح من الشكل رقم 2. فقد قامت الرابطة الدولية للمشاركة المجتمعية المعروفة اختصاراً بـ (IAP2) بتقسيم مستويات المشاركة في هذا النموذج إلى خمس مستويات:

■ **المستوى الأول** هو "إعلام" الجمهور على سبيل المثال، نوعية الاستثمار المقترح والبرنامج الزمني للتأهيل العمراني. وفي هذا المستوى، صنفت الفرصة للشراكة المجتمعية بلا شيء.

■ **المستوى الثاني** هو "التشاور"، وفي هذا المستوى، يدعى الجمهور إلى تقديم مدخلات أو تعليقات على المعلومات المقدم

جدول 2. القرى التراثية المستهدفة بالتنمية في مناطق المملكة العربية السعودية

| المنطقة | القرى المستهدفة | القرى المستهدفة في المراحل اللاحقة |
|-----------------|---------------------------|---|
| الرياض | قرية الغاط التراثية * | سدوس، البلدة القديمة بأشقر، البلدة القديمة بشقراء، البلدة القديمة بالجمعة، البلدة القديمة بأثنية، البلدة القديمة بالأفلاج، البلدة القديمة بالتويم، البلدة القديمة بالحوطة، بلدة الرغبة. |
| مكة المكرمة | - | قرية الحمرا |
| المدينة المنورة | البلدة القديمة بالعلا | بلدة الجار في ينبع النخل، بلدة ينبع القديمة. |
| القصيم | بلدة الخبراء، بلدة المذنب | البلدة القديمة بعيون الجواء، البلدة القديمة بالمذنب. |
| المنطقة الشرقية | - | قرى الأحساء، العقير. |
| عسير | قرية رجال ألمع التراثية * | قرية آل ينفع بأبها، قرية المخض بأبها، قرية آل غيثان. |
| تبوك | - | بخميس مشيط، قرية الميفا بالنماص، قرية آل خلف بسرارة عبيدة، البلدة القديمة بظهران الجنوب |
| حائل | البلدة القديمة بجبة | بلدة الوجه القديمة، بلدة أمالج القديمة. |
| الحدود الشمالية | - | البلدة القديمة بالخطة، البلدة القديمة بالحائط. |
| جازان | - | قرية لينة، قرية لوفة. |
| نجران | - | البلدة القديمة بفرسان، قرى جبال بني مالك، قرى جبال الحشر بالداير، قرى جبال فيفا. |
| الباحة | قرية ذي عين التراثية * | قرية اللجام، قرية أم الحوض، قرية السبت، قرية الزعفران قرية هداة بدر الجنوب، قرية الحصن، قرية الشيهان، قرية صاغر. |
| الجوف | حي الدرع | قرية الملدة، در الجبل بالباحة، قرية فهدة بالباحة، بلدة الظفير، البلدة القديمة بلجرشي. |
| | | قرية كاف بالقرينات، البلدة القديمة بدومة الجندل، قرية عين الحواس. |

المصدر: [15].

* القرى التراثية المختارة.

4- النتائج

4-1 قرية ذي عين التراثية

تقع قرية ذي عين التراثية في الجزء الجنوبي الغربي من مدينة الباحة وعلى مسافة 24 كيلو متر، وهي عبارة عن تجمع استيطاني صغير نشأ في القرن العاشر الهجري على قمة جبل يتميز بكثرة حجارته البيضاء [16]. تتكون القرية من البيوت التراثية، مسجد تراثي، وعدد من الحصون للمراقبة والدفاع التي تحيط بها المزارع [17]. تتميز القرية بطابعها العمراني الفريد، حيث تم استخدام مواد البناء المحلية، وسقفت البيوت باستخدام أخشاب السدر المكسوة بالطين. وتعد قرية ذي عين التراثية أحد أهم المواقع المرشحة لقائمة التراث العالمي في منظمه UNESCO [18].

تشكل قرية ذي عين أحد المناطق المؤهلة للاستثمار في منطقة الباحة، نظراً لبعدها التراثي وبيئتها الطبيعية، ومناخها المعتدل. لقد ساهمت هذه العوامل مجتمعة في تحفيز المجتمع المحلي على الحفاظ على قريتهم واستثمارها، بمبادرات فردية تحولت فيما بعد إلى مشروع تأهيل عمراني. ويهدف مشروع التأهيل العمراني للقرية إلى الحفاظ وترميم مباني القرية التراثية وفق مراحل زمنية بحيث تساهم في ربط الكتل السكنية المتناثرة بعضها ببعض عن طريق الممرات الممهدة، بما يسمح باستثمارها سياحياً [15]. ويشتمل مشروع التأهيل العمراني للقرية على ترميم البيوت التراثية، وتأهيل المزارع المحيطة، وتطوير منطقة خدمات وربطها بمدخل المشروع [19].

لقد بدأ دور المجتمع المحلي في استثمار قرية ذي عين التراثية من خلال المشاركة في الاحتفالات الشعبية التي تقيمها الإمارة؛ مثل احتفالية قرية ذي عين للموروث الشعبي، التي نظمتها وزارة السياحة بالتعاون مع لجنة التنشيط السياحي بالإمارة في عام 1425 هـ [20]. كما شارك المجتمع المحلي في سوق الحرف والصناعات التقليدية وتسيير قافلة الخيالة. ومنذ ذلك الحين استشعر السكان بالقيمة الاقتصادية والتراثية لقريتهم وإمكانية الاستفادة منها وتوظيفها بما ينعكس إيجابياً على السكان والمنطقة. وبعد تأسيس الجمعية التعاونية متعددة الأغراض بقرية ذي عين التراثية في عام 1430 هـ نقطة انطلاق التنظيم المجتمعي لأهالي القرية نحو استثمار وإدارة بيئتهم التراثية.

وتمثلت أبرز الأهداف الاستثمارية للجمعية التعاونية متعددة الأغراض في استثمار الأراضي الزراعية المحيطة بالقرية وتوسيع إنتاجيتها؛ وتوظيف أبناء المجتمع المحلي واستثمار طاقاتهم؛ ودعم وإدارة المشاريع الصغيرة للأسر المنتجة. لقد توجت جهود الشراكة المجتمعية في البدء بمشروع الحفاظ العمراني لقرية ذي عين التراثية من خلال التوصل إلى توقيع اتفاقية جمعية ذي عين التعاونية مع وزارة السياحة في عام 1435 هـ والتي تنص على تسليم المباني للوزارة بهدف الحفاظ العمراني والاستثمار على المدى الطويل ثم إعادة الملك لأصحابه [20].

وبتحليل تجربة الاستثمار في قرية ذي عين التراثية نجد أنها اعتمدت على مبدأ الشراكة بين أصحاب المصالح كالجهاز الحكومية ذات العلاقة، والقطاع الخاص، والمجتمع المحلي، وذلك للترويج للمنطقة وتحقيق العوائد المادية والثقافية. إن مشاركة المجتمع المحلي لم تقتصر على توقيع الاتفاقيات فحسب بل شارك المجتمع فعلياً في عمليات الترميم العمراني لمباني القرية من خلال الاستعانة بالمرشدين والملاك لتحديد مواقع المحاجر والأخشاب، وكذلك الاستعانة بكبار السن في حل المشاكل التي تعترض عمليات الترميم.

إن التنظيم المجتمعي ساهم في تطوير أساليب الاستثمار الاقتصادي من خلال إيجاد مصادر دخل ذاتية للمشروع كتخصيص رسوم للدخول للقرية، وتوفير فرص عمل لشباب القرية كمرشدين سياحيين، وتحفيز السكان على بيع منتجات القرية والمأكولات المحلية. وشكلت القرية مصدر دخل للعديد من الأسر من خلال تسويق منتجاتهم الزراعية، والمأكولات الشعبية، والتراث المحلي لاسيما في مهرجان الموز والكادي، ومهرجان الربيع. لقد شارك المجتمع المحلي في تلك المهرجانات بالأعمال الحرفية كالخوص، والحصير، والملابس التراثية، والهدايا اليدوية [21]. وعلاوة على ذلك، شارك المجتمع المحلي في تحفيز أبناءهم لحضور دورات الإرشاد السياحي مما أهلهم للعمل في إدارة القرية التراثية. وأخيراً، نظمت الجمعية التعاونية العمل التطوعي من خلال لجان للحفاظ على نظافة المسارات، وتنظيف المسجد، وإزالة الكائنات على الجدران وهو ما عزز من انتماء السكان لبيئتهم العمرانية [22].

الموسمية. كما أن طبيعة المنطقة الجبلية وصعوبة الوصولية يعد أحد العوامل التي أثرت على تسويق المنتجات التراثية [21].

3-4 قرية الغاط التراثية

تقع قرية الغاط التراثية في محافظة الغاط على بعد 230 كم شمال غرب مدينة الرياض، وتتكون القرية من عدد من المعالم العمرانية المتميزة كالبيوت الطينية، وقصر الإمارة، والسوق القديم، ومسجد العوشة، والساحة الرئيسية، وأجزاء من السور القديم [15]. تتميز القرية بطابعها العمراني النجدي الذي يتلاءم مع ظروف الموقع، حيث أستخدم الطين كمادة بناء أساسية. كما كانت القرية محاطة بالأسوار للحفاظ على الجانب الأمني للسكان، وتتقارب الكتل البنائية وفق نسج عضوي تقليدي للتغلب على المناخ الصحراوي الحار [26].

يهدف مشروع التأهيل العمراني لقرية الغاط التراثية إلى إبراز طبيعة المنطقة وتضاريسها المتميزة، وتوفير الأنشطة المساندة بما يساهم في تعزيز الاستثمار السياحي للمنطقة من خلال إقامة الأنشطة الثقافية والاجتماعية والترفيهية. كما يهدف المشروع إلى معالجة العناصر العمرانية الحديثة كي تتسق مع العمران التقليدي، وإعادة إحياء السوق التقليدي القديم [15]. إن عملية التأهيل العمراني للقرية استخدمت أساليب الترميم الكلي والجزئي أو إعادة البناء للعناصر الرئيسية في القرية مثل قصر الإمارة، مسجد العوشة، والأحياء التقليدية القديمة. وتعد غياب القاعدة الاقتصادية أحد أهم التحديات التي واجهتها القرية القديمة فالبيئة المحيطة بها عبارة عن جبال، مجاري سيول، وأودية. كما أن المباني الطينية تفتقر إلى الاهتمام والصيانة. لذلك، صنفت وزارة السياحة القرية كأحد مواقع التراث العمراني القابلة للاستثمار السياحي المقنن [15].

وتحليل تجربته الاستثمار في قرية الغاط التراثية نجد أنها ارتكزت على استخدام مبدأ الشراكة أيضاً من خلال توزيع أدوار الجهات المشاركة في عمليات التنفيذ مثل وزارة السياحة، وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد، وزارة البيئة والمياه والزراعة، وزارة النقل، وأهالي الغاط، والقطاع الخاص. كما ركزت خطة التأهيل على إنشاء جمعية تعاونية تحت إشراف وزارة الموارد البشرية والشؤون الاجتماعية، لتطوير أساليب الاستثمار للقرية التراثية ومعالجة أي عوائق تواجه مشروع التأهيل.

لقد عملت وزارة السياحة على تشجيع المجتمع المحلي للمساهمة في تأهيل القرية والعمل على تنشيطها سياحياً بما يعود بالمرود الاقتصادي لسكان المنطقة، وذلك من خلال تهيئة الساحة الرئيسية، وإقامة المهرجانات، وتخصيص أماكن لعرض منتجات الحرفيين والأسر المنتجة كأعمال الخوص والسعف والملابس التقليدية، والمأكولات الشعبية، ومنتجات التمور. وهكذا توجت جهود الشراكة المجتمعية في تسهيل عمليات الترميم العمراني لأحد أهم عناصر المشروع (قصر السديري)، والذي يتشارك في ملكيته عدد من الورثة، حيث تم الاتفاق على تسليم المبنى لوزارة السياحة لإعادة تأهيله كمتحف لمدة 20 سنة، ثم يعاد إلى الملاك شريطة أن يتم الحفاظ على أصالته العمرانية [24].

ساهم المجتمع المحلي في توفير التمويل المالي لتأهيل ساحة القرية والسوق القديم. أما مسجد العوشة فقد تم توفير التمويل المالي له من خلال التبرعات تحت إشراف وزارة السياحة. كما شارك المجتمع المحلي في ترميم وتأهيل أو إعادة بناء المساكن التراثية اعتماداً على المبادرات الفردية لأبناء تلك الأسر وتحويلها إلى نزل تراثي. ولتحقيق المرود الاقتصادي حُولت بعض المباني التراثية إلى نزل، على أن تتولى الجمعية التعاونية عملية تشغيل وإدارة المشروع من خلال الحصول على قروض من بنك التسليف [24]. ويخلص الشكل رقم 4. دور الشراكة المجتمعية في استثمار مواقع التراث العمراني في المملكة العربية السعودية.

4-2 قرية ألع المع التراثية

تقع قرية ألع المع التراثية في منطقة عسير على بعد 54 كلم عن مدينة أبها، وتتكون القرية من 60 قصراً مبني من الحجارة الطبيعية والطين والأخشاب، تصل عدد أوارها إلى خمس أوار. كما تشتمل القرية على عدد من الأبراج الدفاعية وبئر قديمة وشجرة تالفة، وتحيط بالقرية الجبال من جميع الجهات مما ساهم في تعزيز الجانب الأمني لسكان القرية آنذاك [23]. وتحتل القرية موقعاً متميزاً حيث كانت بمثابة نقطة اتصال للقادمين من اليمن وبلاد الشام مروراً بمكة المكرمة والمدينة المنورة، وهو ما جعلها مركزاً تجارياً مهماً في المنطقة [23]. كما تتميز القرية بطابعها العمراني الأثري القديم المبني بالحجارة القديمة بمقاسات تتلاءم مع اختلاف المناسبات الطبوغرافية وتوفر التصريف الطبيعي لمياه السيول.

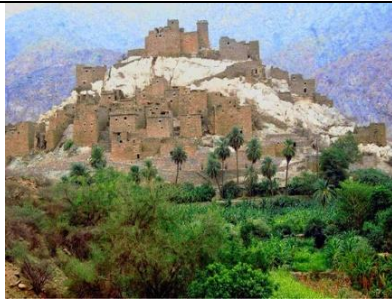


يهدف مشروع التأهيل العمراني للقرية إلى إبراز القرية كنموذج لتصميم مواقع التراث العمراني بحفاظ على مباني القرية التراثية، ويساهم في إحياء الصناعات التقليدية والحرف بما يشجع مشاركة الأهالي والقطاع الخاص، لتحقيق المرود الاقتصادي والاستثمار [15]. ويشتمل مشروع التأهيل العمراني للقرية على تقوية الربط المكاني للقرية مع محيطها الخارجي بما يسمح بسهولة وصول السياح إلى القرية. كما يشتمل المشروع على ترميم مباني القرية، وتطوير متحف القرية، ونزل واستراحات للزوار، وساحة للاحتفالات والمناسبات الرسمية [15].

لقد بدأ دور المجتمع المحلي في استثمار قرية رجال المع التراثية منذ عام 1405 هـ بمبادرة تهدف لحفظ تراث المنطقة، حيث تولى أبناء القرية ترميم أحد القصور وتحويله إلى متحف جُمعت فيه مقتنيات القرية التي تبرع بها الأهالي وخصوصاً النساء. لقد اعتمد أهالي القرية على الجهود الذاتية حيث أسسوا صندوقاً لجمع التبرعات، كما ساهم النساء في تزيين حوائط المتحف بالنقش، وتبرعوا بالحلي والمخدرات كمعروضات للمتحف [24]. وهكذا، تبنت وزارة السياحة في عام 1415 هـ القرية كأحد المواقع التراثية المستهدفة بالتنمية والاستثمار [23].

وتحليل تجربته الاستثمار في قرية رجال المع التراثية نجد أنها ارتكزت على استغلال حماس أهالي القرية وإشراكهم ضمن منظومة تضم الجهات الحكومية والقطاع الخاص. لقد أشارت خطة التأهيل العمراني إلى ضرورة تأسيس مجلس يمثل المجتمع المحلي للقرية لمعالجة العوائق والتعامل مع الملكيات. ومنذ بداية المشروع عُقدت العديد من الورش والاجتماعات بحضور ممثلين من الأطراف المشاركة والمجتمع المحلي لمناقشة تطور مراحل المشروع [24].

بادر المجتمع المحلي مبكراً في تأسيس شركة لتطوير واستثمار مكونات مشروع التأهيل العمراني للقرية وتأسيس صندوق للتبرعات. وساهمت الشراكة المجتمعية في الاستغلال الأمثل لمكونات المشروع وتوظيفها بما يخدم سكان القرية اقتصادياً وثقافياً، حيث تم اختيار العناصر العمرانية الهامة في المشروع من قبل المجتمع المحلي والعمل على تطويرها مثل متحف القرية، والمسرح، والمكتبة. وعلاوة على ذلك، شارك المجتمع المحلي في تنشيط الفعاليات الثقافية والأدبية لأهل المدينة عبر مجلس ألع الثقافي، وإقامة الفعاليات الثقافية [25]. وساهم المجتمع المحلي بتحفيز أبناء القرية على التدريب كمرشدين سياحيين بالتعاون مع وزارة السياحة.

لقد وفرت القرية أماكن لتسويق العديد من المنتجات الحرفية مثل المشغولات والفنون اليدوية (القط العسيري) والمأكولات الشعبية ومنتجات العسل. ومع ذلك، واجهت تلك المنتجات مشاكل تسويقية لكونها تنحصر ضمن النطاق المحلي ولاسيما في المهرجانات

| | | |
|--|---|--------------------------------|
| <ul style="list-style-type: none"> المشاركة في الاحتفالات الشعبية التي تقام على هامش المهرجانات السياحية. خطة تأهيل القرية استندت على مبدأ الشراكة بين أصحاب المصالح كالجهاز الحكومية ذات العلاقة والقطاع الخاص والمجتمع المحلي. انطلاق التنظيم المجتمعي لسكان القرية بإنشاء الجمعية التعاونية. شارك المجتمع المحلي في العمل التطوعي المتمثل بالحفاظ على نظافة المسارات، وتنظيف المسجد، وإزالة الكتابات على الجدران. شارك المجتمع المحلي في تبني مشاريع استثمارية عن طريق المساهمات الاستثمارية لأبناء القرية، بيع منتجات القرية، دعم الأسر المنتجة. شارك المجتمع المحلي في الجانب العمراني من خلال الاستعانة بالمرشدين والملاك، وكبار السن لتحديد مواقع المحاجر والأخشاب الملائمة للمشروع. المشاركة في المناسبات والمهرجانات الاحتفالية للتنشيط السياحي. |  | <p>قرية ذي عين التراثية</p> |
| <ul style="list-style-type: none"> بداية الجهود المجتمعية تمثلت بترميم أحد القصور وتحويله الى متحف. خطة تأهيل القرية استندت على مبدأ استغلال حماس أهالي القرية وإشراكهم في منظومه العمل التي تضم الجهات الحكومية والقطاع الخاص. انطلاق التنظيم المجتمعي بإنشاء الشركة المساهمة لملاك القرية. شارك المجتمع المحلي فعلياً في الجانب العمراني من خلال عمليات ترميم القصور، وتزيين الحوائط بالنقوش. شارك المجتمع المحلي في العمل التطوعي من خلال إنشاء صندوق التبرعات. شارك المجتمع المحلي في الجانب الثقافي عن طريق مجلس ألمع الثقافي، وإقامة الفعاليات الثقافية والأدبية. وساهم النساء في تطوير مقتنيات المتحف. شارك المجتمع المحلي في تبني مشاريع استثمارية عن طريق توظيف أبناء القرية كمرشدين سياحيين، توفير أماكن لبيع المنتجات الحرفية. |  | <p>قرية رجال المع التراثية</p> |
| <ul style="list-style-type: none"> خطة تأهيل القرية استندت على توزيع الأدوار بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص، وأهالي القرية. انطلاق التنظيم المجتمعي لسكان القرية بإنشاء الجمعية التعاونية. توجت جهود الشراكة المجتمعية في تسهيل عمليات الترميم العمراني لأحد اهم عناصر المشروع (قصر السديري). تولت الجمعية التعاونية عملية تشغيل وإدارة مشروع النزل التراثية من خلال الحصول على قروض من بنك التسليف. شارك المجتمع المحلي في التمويل بمبادرات فردية من بعض الأسر. ساهم المجتمع المحلي في توفير التمويل لتأهيل ساحة القرية والسوق القديم. الهيئات والتبرعات كان لها دور كبير في ترميم مسجد العوشرة. |  | <p>قرية الغاط التراثية</p> |

شكل رقم 4. ملخص دور الشراكة المجتمعية في استثمار مواقع التراث العمراني في المملكة العربية السعودية
المصدر: الباحث استناداً إلى: [23]، [24]، [15]، [26]، [22]، [20]، [19].

التراثية ووضع أفكار التأهيل العمراني من خلال عقد الاجتماعات الدورية مع الجهات ذات العلاقة تحت مظلة الجمعية التعاونية أو التشاركية. وفي المجمل، تم إعادة بناء العديد من المكونات العمرانية بنفس أساليب وتقنيات البناء التقليدية بناء على إعداد التصورات للعناصر المتهدمة أو التي فقدت معالمها وذلك من خلال الاستعانة بكبار السن، الملاك، وذوي الخبرة من المجتمع المحلي. وفي المقابل، لم تخلوا تلك المشاركات من سلبيات تمثلت بتضارب المصالح، وطول فترة التفاوض للتعامل مع الملكيات الخاصة لاسيما مع تعدد الورثة. وعلاوة على ذلك، فإن التعامل مع المناطق التراثية يتطلب خبرات وتقنيات عالية المستوى للمحافظة على الأصالة التراثية للعناصر العمرانية، فحماس الأهالي نحو المشاركة في عمليات الترميم العمراني قد يصاحبه تأثيرات سلبية على القيمة التراثية لتلك المناطق. لقد أنشئت العديد من المكونات العمرانية التي صاحبت عمليات التأهيل العمراني كالخدمات، ومواقف الانتظار، وملاعب الأطفال بأسلوب حديث لا يتماشى والطراز العمراني القائم. وهو ما يؤكد الحاجة لتفعيل منظومة شراكة بين المصممين والمجتمع المحلي بحيث تعرض هذه البدائل التصميمية المستحدثة على المجتمع المحلي للتأكد من ملاءمتها

5- مناقشة النتائج

بناءً على مراجعة الحالات المختارة لمواقع التراث العمراني في المملكة العربية السعودية، يمكن استقراء ملامح المشاركة المجتمعية، وفق أربع محاور رئيسية:

1-5 الجوانب العمرانية

ساهم المجتمع المحلي في عمليات الحفاظ والتأهيل العمراني للمناطق التراثية المختارة من خلال المشاركة الفعلية في عمليات الترميم وإعادة البناء، أو تقديم الدعم والمساندة للجهات الإشرافية. لقد أشارت نتائج التحليل إلى مشاركة المجتمع المحلي في القرية التراثية لرجال المع في التأهيل الفعلي لمتحف القرية وجمع مقتنياته، وتزيين حوائط المشروع باستخدام النقش. كما شاركت بعض الأسر في قرية الغاط التراثية في ترميم المباني المملوكة لأسرهم. أما في قرية ذي عين التراثية فقد شارك المجتمع في تقديم الدعم والمساندة للجهات المشرفة على عمليات الترميم سواء من خلال المرشدين أو الاستعانة بكبار السن في حل المشاكل التي تعترض عمليات الترميم. لقد اتضحت مشاركة المجتمع المحلي الفاعلة في توثيق مكونات المناطق

4-5 الجوانب التطوعية

لعب المجتمع المحلي دوراً هاماً في المشاركة في الجوانب التطوعية ضمن مراكز النشاط الاجتماعي في الجمعيات التعاونية. ففي قرية ذي عين، ساهم أبناء المجتمع المحلي في تنظيف بعض مكونات القرية كالمساجد، والمسارات، وإزالة الكتابات على الجدران التي تشوه بعض المباني التراثية. وفي قرية رجال المع، شارك بعض أفراد المجتمع المحلي في تقديم المقتنيات الشخصية والحلي طوعاً لتعزيز مقتنيات المتحف. أما في قرية الغاط التراثية فقد تمثلت أوجه المشاركة الطوعية في تقديم الدعم المالي لترميم المسجد أو المساكن التراثية. وعلاوة على ذلك، شارك أبناء المجتمع المحلي في جميع الحالات تطوعياً في تقديم التوعية للزوار والسياح. وفي المقابل، هناك حاجة إلى توسيع العمل التطوعي ضمن إطار رسمي من خلال إنشاء جمعيات حماية التراث التطوعي مع تضمين العمل النسائي التطوعي بما يساهم في نقل تجربة مشاركة المرأة في تأهيل المناطق التراثية. وأخيراً يلخص الجدول رقم 3. ملامح المشاركة المجتمعية في استثمار مواقع التراث العمراني في المملكة العربية السعودية بناءً على نقاط القوة والضعف.

6- آليات تفعيل الشراكة المجتمعية المحلية

يمكن تلخيص الآليات المقترحة لتفعيل الشراكة المجتمعية المحلية في استثمار مواقع التراث العمراني في المملكة العربية السعودية وفق المبادئ التالية:

6-1 تطوير مفهوم الاستثمار الشامل

إن استثمار مواقع التراث العمراني يجب أن ينطوي على مبدأ شامل يقوم على أساس التوازن في تحقيق المنفعة والعوائد الاقتصادية جنباً إلى جنب مع العوائد الاجتماعية، والبيئية، والثقافية. فتعظيم البعد الاقتصادي المحض على حساب الأبعاد الاجتماعية والقيم الثقافية يمكن أن يؤثر سلباً على مدى تفاعل المجتمع المحلي مع تراثهم العمراني. بمعنى آخر، إن استثمار مواقع التراث العمراني يجب أن تُوظف لخدمة احتياجات المجتمع المحلي بما يساهم في تعزيز انتماءهم لتراثهم الوطني والحفاظ عليه. وتقتضي عملية الاستثمار في مواقع التراث العمراني القيام بالعديد من المراحل كالتخطيط، والتنفيذ، والتطوير، والإدارة، والمتابعة، والتقييم؛ وتشكل الشراكة المجتمعية القاسم المشترك في جميع تلك المراحل. تقترح الورقة البحثية تنوع أساليب تمويل مشاريع الاستثمار بحيث تتضمن التمويل الذاتي وهو التمويل القائم على جهود وموارد المشاركين في التعاونيات والشراكات المحلية ويتم تعويضه من خلال استثمار الموقع وإيجاد استثمارات اقتصادية مساندة كالززل التراثية، والمطاعم التراثية، ودور الثقافة والمتاحف بعيداً عن فرض الرسوم المباشرة. كما يمكن أن يتضمن التمويل وسائل تمويل خارجية تقدم من المستثمرين والقطاع الخاص بالتعاون مع الجهات الحكومية.

6-2 بناء أطر الشراكة العادلة

إن نجاح تطبيق منهج الشراكة المجتمعية المحلية في استثمار مواقع التراث العمراني لا يمكن أن يتم دون بناء هيكلية شاملة للشراكات تعمل على تحديد أدوار الجهات ذات العلاقة أو ما يعرف بأصحاب المصلحة، على أن يتضمن ذلك التوزيع العادل للعوائد المتوقعة. يعتمد استثمار مواقع التراث العمراني على تضافر جهود العديد من الشراكات كالجهات الحكومية، القطاع الخاص، المؤسسات البحثية، المؤسسات المدنية، الجمعيات التطوعية، إلى جانب شراكة المجتمع المحلي. وتضطلع الجهة المسؤولة والمتمثلة بوزارة السياحة على مسؤولية ضبط التوازن بين تلك الشراكات والإشراف على آليات تنفيذ المشروع المقترح. ومجمل القول، فإن نجاح مرتكزات الشراكة في استثمار مواقع التراث العمراني يعتمد على مدى التوفيق بين تلك المصالح المتضاربة بحيث لا يكون هناك تعظيم لجانب على آخر.

مع طبيعة المنطقة التراثية. إن غياب التكامل الإقليمي في تطوير تلك المواقع قلل من فرص استثمارها سياحياً بالشكل الأمثل، إذ لا يمكن تأهيل القرى التراثية وإغفال البيئة العمرانية في المنطقة أو الإقليم ككل. لذلك، فإن الاستثمار السياحي لتلك المناطق لن يحقق العوائد المستهدفة في ظل عدم وجود استراتيجية شمولية تحدد العلاقة بين هذه المواقع ووظيفتها ضمن السياق الحضري ببعديه المحلي والإقليمي وبما يتوافق مع رؤية المملكة 2030.

5-2 الجوانب الاقتصادية

اتضح مشاركة المجتمع المحلي في المناطق التراثية المختارة اقتصادياً من خلال توفير التمويل المالي لعمليات التأهيل العمراني، وتطوير أساليب لتحقيق العوائد الاقتصادية. إن تأسيس الجمعيات التعاونية ساهم بفعالية في توفير المظلة القانونية لإدارة التمويل المالي والحصول على الدعم سواء من خلال المجتمع المحلي، أو الهبات، أو قروض بنك التسليف والإدخار. إن المجتمع المحلي ساهم في تطوير التصورات المستقبلية لمشاريع التأهيل العمراني اقتصادياً من خلال اقتراح مواقع خاصة بالأنشطة الاقتصادية كمواقع الحرفيين، وأماكن تسويق المنتجات، ومواقع الاحتفالات. لقد ساهمت الجمعيات التعاونية في البحث عن مصادر دخل متنوعة من خلال تطوير الكوادر البشرية من أبناء المجتمع المحلي للمشاركة كمرشدين سياحيين، أو تأهيلهم للعمل في المتاحف والنزل. كما وفرت هذه الجمعيات مصادر دخل للسكان من خلال تخصيص رسوم لدخول تلك المناطق، ودعم الأسر المنتجة، وبيع المنتجات التراثية المحلية.

وفي المقابل، فإن أكبر السلبات التي تواجه مشاركة المجتمع المحلي تتمثل بالافتقار إلى الخبرات الاقتصادية التي تساعد على الارتقاء ببيئة الاستثمار في تلك المواقع. إن تلك المشاريع تفتقر إلى دراسات جدوى اقتصادية متكاملة بحيث يمكن توجيه الأمتل للموارد المالية. لقد واجهت تلك المشاريع عوائق في التشغيل نظراً لضعف إقبال المستثمرين والزوار. وهكذا، وُجّهت العديد من الاستثمارات ضمن إطار الفعاليات الموسمية كالمهرجانات السنوية أو الفعاليات الثقافية التي تمتد لفترات قصيرة لا تتجاوز أيام أو شهور، مما قلل من عائداتها الاقتصادية.

إن معظم الأفكار الاقتصادية وُضعت بشكل مبسط بناء على حماس المجتمع المحلي ومردودها الاقتصادي أقل من المتوقع. فرسوم الدخول إلى المواقع التراثية على سبيل المثال لن تكون مناسبة كمصدر دخل لجمعيات تعاونية مضي على تأسيسها أكثر من 12 عاماً. لذلك، تبدوا الحاجة ماسة إلى تسويق المنتج التراثي سياحياً من خلال خطط طويلة المدى تستهدف جذب الاستثمارات العالمية، وتسويق المنتج الثقافي وبما يتواءم مع أهداف وزارة السياحة وضمن إطار رؤية المملكة 2030.

5-3 الجوانب الثقافية

إن استثمار مواقع التراث العمراني لا يمكن أن يتحقق في ظل غياب مشاركة المجتمع المحلي في الأنشطة الثقافية، والتي تضمنت تنظيم الفعاليات الثقافية وبرامج التنشيط السياحي. كما شارك المجتمع المحلي وخصوصاً كبار السن وذوي الخبرة في تقديم التوعية الثقافية بمكونات البيئة التراثية ومحتوياتها. لقد شكلت مشاركة المجتمع المحلي الثقافية أحد الدروس الهامة للزوار والسياح بأهمية الحفاظ العمراني على الإرث الثقافي لكي تتوارثه الأجيال الحالية سواء من خلال مقتنيات المتحف أو ما يعرضه الأسر المنتجة والمجتمع المحلي من منتجات ثقافية تباع في المواسم السياحية. ولعل أكبر السلبات التي تواجه المشاريع التراثية من المنظور الثقافي تتمثل بتركيز الأنشطة الثقافية على أوقات المواسم السياحية، الأمر الذي يعرض تلك البيئات العمرانية إلى الركود الاقتصادي بقية الموسم.

| الجدول رقم 3. ملخص ملامح المشاركة المجتمعية المحلية في استثمار مواقع التراث العمراني وفق الحالات الدراسية | |
|---|---|
| نقاط القوة / والفرص | نقاط الضعف/ والمخاطر |
| <p>نقاط القوة:</p> <ul style="list-style-type: none"> مشاركة المجتمع في عمليات ترميم بعض المكونات العمرانية. مشاركة كبار السن في حل المشاكل التي تعترض عمليات الترميم. توثيق مكونات المناطق التراثية ووضع أفكار التأهيل العمراني من خلال ورش العمل والتواصل مع المجتمع المحلي. <p>الفرص:</p> <p>توفر الغطاء التشريعي لأنظمة إنشاء التعاونيات يمكن أن يساهم في تقديم الدعم والمساندة للجهات الإشرافية.</p> | <p>نقاط الضعف:</p> <ul style="list-style-type: none"> طول فترة التفاوض للتعامل مع الملكيات الخاصة. الافتقار إلى الخبرات أثناء عمليات الترميم مما قد يؤثر سلباً على القيمة التراثية للعنصر العمراني. بعض الخدمات المستحدثة لا تتلاءم مع الطابع التراثي. <p>المخاطر:</p> <p>عدم وجود خطة متكاملة لتطوير البنية العمرانية المحيطة للمنطقة وللإقليم يساهم في تقليل فرص استثمار تلك المواقع.</p> |
| <p>نقاط القوة:</p> <ul style="list-style-type: none"> توفر المظلة القانونية (الجمعيات التعاونية) لإدارة التمويل المالي، جمع مصادر التمويل، وتحديد آليات صرفها. وجود آليات لتقديم الأفكار والتصورات التسويقية المستقبلية للجهات الإشرافية من خلال اقتراح مواقع خاصة بالأنشطة الاقتصادية كمواقع الحرفيين، تسويق المنتجات، مواقع الاحتفالات. توفر مصادر دخل لمشروعات تأهيل مواقع التراث العمراني تساهم في تطوير الكوادر، ودعم الأسر المنتجة. <p>الفرص:</p> <p>تبنى رؤية المملكة 2030 خطط الاستثمار في قطاع السياحة لزيادة الناتج المحلي وتنويع مصادر الدخل.</p> | <p>نقاط الضعف:</p> <ul style="list-style-type: none"> الافتقار إلى الخبرات الاقتصادية التي تساعد على الارتقاء ببيئة الاستثمار في تلك المواقع. عدم وجود دراسات جدوى اقتصادية متكاملة بحيث يتم توجيه الأمل للموارد المالية نحو المكونات الأكثر جدوى. الاعتماد بشكل كبير على حماس المجتمع المحلي في إدارة بعض الاستثمارات. <p>المخاطر:</p> <p>ضعف خطط تسويق المنتج التراثي يقلل من جذب الاستثمارات المحلية والعالمية.</p> |
| <p>نقاط القوة:</p> <ul style="list-style-type: none"> تنظيم الفعاليات الثقافية وبرامج التنشيط السياحي. تقديم التوعية الثقافية للزوار بمكونات البيئة التراثية ومحتوياتها. <p>الفرص:</p> <p>تبنى رؤية المملكة 2030 لمشروع دعم السياحة وتوسيع قاعدة سياح الداخل والخارج سوف يزيد حجم الطلب.</p> | <p>نقاط الضعف:</p> <ul style="list-style-type: none"> تركيز النشاط الثقافي على أوقات المواسم السياحية مما يؤدي إلى الركود الاقتصادي بقية الموسم. <p>المخاطر:</p> <p>ضعف التكامل بين الأنشطة السياحية والترفيهية والثقافية يؤدي إلى ازدواجية الفعاليات وتضاربها.</p> |
| <p>نقاط القوة:</p> <ul style="list-style-type: none"> مشاركة المجتمع المحلي في تنظيف بعض مكونات المشروع كالمساجد، المسارات، وإزالة الكتابات على الجدران. حماس المجتمع المحلي في تقديم المقترحات الشخصية والحلي لتعزيز مقترحات المشروع التراثي. توفر الدعم المالي التطوعي لترميم المساجد والمكونات التراثية الأخرى. <p>الفرص:</p> <p>وجود مبادرات لمأسسة العمل التطوعي ضمن مستهدفات برنامج التحول الوطني 2020.</p> | <p>نقاط الضعف:</p> <ul style="list-style-type: none"> العمل التطوعي مبني على مبادرات فردية. الحاجة إلى إبراز مشاركات المرأة في تأهيل المناطق التراثية من خلال توفير فرص العمل التطوعي لها بشكل أوسع. <p>المخاطر:</p> <ul style="list-style-type: none"> افتقار الجمعيات والمؤسسات التطوعية إلى خبره العمل في مجال حماية التراث العمراني. |

المصدر: الباحث استناداً إلى نتائج البحث.

3-6 توسيع مستويات المشاركة المجتمعية

لقد أشارت الورقة البحثية إلى أنه على الرغم من انخراط المجتمع المحلي في المشاركة ضمن قرارات استثمار مواقع التراث العمراني؛ إلا أن معظم هذه المشاركات انبثقت لكون تلك المواقع مملوكة للسكان، فكان لابد من تنسيق وتواصل مع المجتمع المحلي للتعامل مع تلك الحالات قبل القيام بإعادة تأهيلها واستثمارها. هذه المشاركات المجتمعية جاءت كنوع من التواصل مع المجتمع لا يرقى لمفهوم الشراكة المجتمعية واسعة النطاق. ومع ذلك، لم تخلوا هذه المشاركات من السلبيات المتمثلة بطول فترة التفاوض والنقاشات مع المجتمع المحلي، نظراً لحدائه تجربه المشاركة المجتمعية في المملكة العربية السعودية. لذلك تقترح الورقة التدرج في إشراك المجتمع، ويشير الجدول رقم 4. إلى مستويات المشاركة المقترحة وآلية المشاركة تبعاً لنوعية كل قرار.

4-6 تطوير دور الجمعيات التعاونية

لقد أشارت الورقة البحثية إلى الدور الكبير الذي لعبته الجمعيات التعاونية والتي تم إنشائها كجزء من أهداف استثمار مواقع التراث العمراني سواء من خلال تذليل العقبات التي تواجه عمليات الترميم

والحفاظ العمراني، أو تسهيل عمليات التفاوض والتواصل مع المجتمع المحلي. تقترح الورقة تطوير دور الجمعيات التعاونية بحيث تعكس تطلعات المجتمع المحلي نحو الحفاظ على ثقافته وفق الأسس التالية:

- إن تشكيل الجمعية التعاونية يجب أن يضمن التمثيل العادل لكافة شرائح المجتمع المحلي والملاك.
- تطوير لجان فرعية ضمن الجمعية التعاونية تضم المهتمين في مجالات العمل التطوعي وحماية التراث العمراني، وتكوين لجان اقتصادية، وثقافية، ونسوية.
- عضوية الجمعية التعاونية يجب أن تتضمن ممثلين من الجهات ذات العلاقة مثل الجهات الحكومية، والقطاع الخاص، والمؤسسات الأكاديمية بحيث تساهم في تسهيل التواصل مع تلك الجهات.
- ضرورة إطلاع المجتمع المحلي على مؤشرات الاستثمار الاقتصادي للمواقع التراثية والمردود الاقتصادي المتوقع والاستماع إلى آراءهم ومقترحاتهم من خلال جلسات استماع، بما يساهم في تحفيز المجتمع المحلي للمشاركة في تأهيل تلك المواقع.

| الجدول رقم 4. مستويات المشاركة المجتمعية المحلية المقترحة لاستثمار مواقع التراث العمراني | | |
|---|---|--|
| نوع ومستوى القرار | مستوى المشاركة المقترح | آلية المشاركة المقترحة |
| المستوى الوطني والإقليمي بناء خطة الاستثمار السياحي للمواقع التراثية: <ul style="list-style-type: none"> استراتيجية وزارة السياحة. المناطق المستهدفة للاستثمار. الأهداف والبرامج الزمنية. آليات التنفيذ المقترحة. | التشاور الحصول على تغذية راجعة من المجتمع المحلي حول نوع التأهيل والاستثمارات المرغوبة والأهداف بما يساهم في تقييمها مستقبلاً وفق تطلعات المجتمع. | <ul style="list-style-type: none"> ملتقيات عامة يتم فيها دعوه كافة شراح المجتمع، الجمعيات التعاونية، الجهات الحكومية، القطاع الخاص والمستثمرين، والمؤسسات المدنية، يتخللها عرض ملخص خطة الاستثمار. استبيانات أو منصات تفاعلية لقياس مدى الرضى المجتمعي من الأهداف والبرامج المقترحة للاستثمار. |
| مستوى المدينة قرار تطوير الأنشطة والمهرجانات السياحية: <ul style="list-style-type: none"> تطوير الأنشطة الاستثمارية في المدينة مهرجانات اسر منتجة مهرجانات ثقافية وفنون شعبية | التعاون التعاون مع وزارة السياحة في تنظيم تلك الأنشطة من خلال لجان الجمعيات التعاونية الثقافية، والفنية، والنسوية، والاقتصادية. | <ul style="list-style-type: none"> اجتماعات مع الشركاء بحضور المستثمرين، والقطاع الخاص. |
| مستوى القرى التراثية 1. إنشاء خدمات مساندة: <ul style="list-style-type: none"> ساحات وملاعب أطفال. مسارات مشاه ومناطق خضراء. بوابة المداخل ومواقف انتظار. 2. ترميم أو إنشاء مكونات عمرانية عامة: <ul style="list-style-type: none"> إنشاء أو ترميم متحف قائم. إنشاء مسرح ثقافي. إنشاء مكتبة عامة. | التشاور الحصول تقييم المجتمع حول نوعية المشاريع المساندة لاستثمار مواقع التراث العمراني. | <ul style="list-style-type: none"> استبيانات لقياس التفضيلات المجتمعية. منصات تفاعلية لقياس ردود الفعل المجتمعي ومستوى الرضا. مقابلات ميدانية مع المجتمع المحلي والزوار. |
| 3. ترميم وتأهيل مكونات عمرانية خاصة (مملوكة) ضمن نطاق المشروع: <ul style="list-style-type: none"> ترميم أو تجديد مبنى تراثي. إعادة بناء مبنى تراثي. إزالة مبنى تراثي قائم. تعديلات إنشائية على مبنى قائم. | إشراك إتاحة الفرصة للمجتمع المحلي للحوار والتفاعل المباشر لإضافة مدخلات مستنيرة حول بعض المقترحات مثل المواقع المقترحة، تحديد المهام المطلوبة من المجتمع لنجاح تلك المشاريع. | <ul style="list-style-type: none"> جلسات استماع علنية ورش عمل مشتركة مع اللجان الفرعية وأصحاب المصلحة، المستثمرين، والقطاع الخاص |
| | التعاون الشراكة في توقيع عقود تسليم المباني لوزارة السياحة بهدف الحفاظ العمراني والاستثمار على الأمد الطويل ثم يعاد الملك لأصحابه بمشاركة لجنة حماية التراث في الجمعية التعاونية. | <ul style="list-style-type: none"> العمل كشريك مع صانعي القرار لتحديد مواقع المباني المتداوية وأمطها التقليدية، ومناقشة خطه الترميم وإعادة البناء بما يتفق مع أساليب البناء التقليدي. توقيع اتفاقيات وعقود تنفيذية. المشاركة الفعلية لمن تتوفر لديه الخبرة في عمليات الترميم وإعادة البناء. |

المصدر: الباحث استناداً إلى نتائج البحث

- 7- التوصيات**
- ناقشت الورقة البحثية ملامح المشاركة المجتمعية في ثلاث مواقع تراثية، واستخلص العوائق التي واجهتها وسبل التغلب عليها لنجاح الاستثمار في مواقع التراث العمراني في المملكة العربية السعودية. وبناءً على ما توصل له هذا البحث من نتائج، توصي بالآتي:
1. تحفيز إنشاء الجمعيات التعاونية كمؤسسات مجتمعية منظمة وفق الهيكلية المقترحة بحيث تتضمن لجان ثقافية، واقتصادية، ونسوية مع تأهيل منسوبيها في عمليات استثمار مواقع التراث العمراني بالتعاون مع القطاع الخاص ودعمها بإعانات تحفيزية من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.
 2. تطوير خطة الشراكة المجتمعية المحلية في استثمار مواقع التراث العمراني بشكل يتواءم مع أهداف مشاريع التنمية الحضرية الإقليمية والمحلية.
 3. تطوير بنية الاستثمار السياحي الشامل كخطوة أولى قبل عمليات استثمار المواقع التراثية والتي تشمل تطوير السياحة الترفيهية، والسياحية الثقافية، وسياحة التسوق بما يحقق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في كل إقليم، ويعزز استهداف كافة فئات المجتمع.
 4. تنويع وسائل الاستثمار للمواقع التراثية بحيث تتضمن تطوير أنشطة اقتصادية مساندة مثل النزل التراثية، والمطاعم التراثية، ودور الثقافة والمتاحف بعيداً عن فرض الرسوم المباشرة
 5. التقييم المستمر للمبادرات المجتمعية في مجال استثمار مواقع التراث العمراني ضمن إطار توجهات رؤية المملكة 2030، وان يكون هذا التقييم مبنى على وسائل متعددة تتضمن نماذج استطلاع الرأي والمقابلات والمنصات الإلكترونية التفاعلية.

- [1] برنامج جودة الحياة، "وثيقة برنامج جودة الحياة 2020"، مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، الرياض، 2018.
- [2] وزارة الاقتصاد والتخطيط، "خطة التنمية العاشرة"، وزارة الاقتصاد والتخطيط، الرياض، 2015.
- [3] وزارة السياحة، "استراتيجية السياحة في المملكة،" 2021. [للاسترداد]:
<https://mt.gov.sa/TourismInvestment/Pages/TourismInvestment.aspx>
- [4] برنامج التحول الوطني، "الأهداف الاستراتيجية لبرنامج التحول الوطني،" 2021. [للاسترداد]:
<https://www.vision2030.gov.sa/ar/v2030/vrp/s/ntp>
- [5] وثيقة إنجازات رؤية المملكة 2030، "وثيقة إنجازات رؤية المملكة 2030"، الرياض، 2021.
- [6] UNESCO، "World Heritage"، 2021. Available: <https://whc.unesco.org>
- [7] Ministry of Tourism of Saudi Arabia، "Urban Heritage"، 2021. Available: <https://mt.gov.sa/en/Heritage/Pages/UrbanHeritage.aspx>
- [8] UNESCO، "To be included on the World Heritage"، 2004. Available: <http://whc.unesco.org/en/criteria>
- [9] Bank Group World A — Getting to Green "Sourcebook of Pollution Management Policy Tools for Growth and Competitiveness: Promoting Active Citizenry Advocacy and Participation in Decision Making"، THE WORLD BANK، Washington, DC، 2012.
- [10] A. C. Williams و B. Bhatnagar، "Participatory Development and the World"، Bank World Bank Discussion Paper، 1992.
- [11] ف. القيق، "دور المشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة الخطط التنموية الإستراتيجية للمدن الفلسطينية كحالة دراسية،" مجلة فلسطين للأبحاث والدراسات، pp. 24-1، 2014.
- [12] IAP، "Principles of Public Participation"، -Available: http://www.cointelligence.org/CIPol_publicparticipation.html
- [13] S. Arnstein، "A Ladder Of Citizen Participation"، Journal of the American Planning Association، 1969، 224 — p. 216.
- [14] IAP2، "IAP2 Spectrum"، International Association for Public Participation، 2018.
- [15] ع. الغبان، م. القرني، ح. عبدالنور، ع. الراشد، خ. العكرش، س. الرشيد و م. القرني، "مبادرات الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني تجاه التراث العمراني،" تأليف المؤتمر الدولي الأول للتراث العمراني في الدول الإسلامية، الرياض، 2010.
- [16] خ. خليل، "بالصور.. "ذي عين" قرية الأساطير السعودية التي تسحر السياح،" 9 9 2014. [للاسترداد]. Available: <https://sabq.org/O22d3f>
- [17] ع. البدوي، "قرية «ذي عين».. شاهد المكان على عبقرية الإنسان،" Av. Available: <http://www.alhayat.com/Articles/14822232>
- [18] UNESCO، "World Heritage List"، 2017. Available: <http://whc.unesco.org/en>
- [19] وزارة السياحة، "قرية ذي عين التراثية بالباحة: مشروع الترميم الإنقاذي المرحلة الأولى،" الهيئة العامة للسياحة والآثار: مركز التراث العمراني الوطني، الرياض، 2015.
- [20] ي. ب. ح. عارف، Interviewee، دور المجتمع المحلي في تأهيل قرية ذي عين التراثية. [مقابلة]. 16 1 2017.
- [21] و. الزامل، "استثمار مواقع التراث العمراني كمدخل لدعم الأسر المنتجة،" مجلة المدينة العربية، رقم 180، pp. 49-30، 2018.
- [22] الجمعية التعاونية متعددة الأغراض بقرية ذي عين التراثية، "برنامج اليوم الوطني للجمعية التعاونية متعددة الأغراض ومركز النشاط الاجتماعي بقرية ذي عين التراثية،" 2017. Available: <http://theayn1.com>
- [23] وزارة السياحة، "المواقع الأثرية المرشحة للتسجيل في قائمة التراث العالمي،" 2015. Available: <https://mt.gov.sa/ebooks/Documents/p15/Efforts/Antiquity/Antiquity.pdf>
- [24] م. القرني، منهج مقترح لإعادة تأهيل وتطوير التراث العمراني في القرى السعودية، الرياض: جامعة الملك سعود، رسالة دكتوراه، 2012.
- [25] ع. البدوي، "قرية «رجال ألمع» التراثية.. عبق التاريخ وحراك الثقافة،" 20 2 2016. Available: <http://www.alhayat.com/Articles/14059488>
- [26] وزارة السياحة، "مشروع تأهيل وتطوير بلدة الغاط التراثية دراسة الوضع الراهن والبدائل المقترحة للمخطط العام،" الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني، الرياض، 2010.